دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم
مرکز انتشارات

الإلهيّات

من كتاب الشفاء

تأليف

الشيخ الرئيس ابن سينا

تحقيق

آية الله حسن زاده الآملي

فهرست نویسی پیش از انتشار : مرکز انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی

ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰ـ۴۲۸ق.

[شفاء، برگزیده، الهیات]

الإلهیات من کتاب الشفاء/ لأبي علي سینا، حققه حسن حسن زاده الآملي. ـ قم: مکتب الإعلام الإسلامي، مرکز النشر، ۱۳۷۶.

۵۲۰ص. ـ (نمونه). (دفتر تبلیغات اسلامی حوزهٔ علمیّهٔ قم، مرکز انتشارات؛ ۵۶۴: آثار استاد حسن زاده آملی، ۱۳)

کتابنامه به صورت زیرنویس.

۱. فلسفه اسلامی ـ متون قدیمی تا قرن ۱۴. ۲. مابعدالطبیعه ـ متون قدیمی تا قرن ۱۴، ۳. ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰ـ۴۲۸ ق. الهیات شفاء. نقد و تفسیر الف. حسن زاده آملی، حسن، ۱۳۰۷ ـ محقّق. ب. دفتر تبلیغات اسلامی حوزهٔ علمیّهٔ قم، مرکز انتشارات. ج. عنوان. د. عنوان: شفا

۱۸۹/۱ B /۷۵۱/ الف۲ش ۷۰۱

دفتر تبلیغات اسلامی حوزهٔ علمیهٔ قم
مرکز انتشارات

الإلهیات من کتاب الشفاء

المؤلّف : الشیخ الرئیس ابن سینا

المحقق : آیة اللّه حسن حسن زاده الآملي

الناشر : مرکز النشر التابع لمکتب الإعلام الإسلامي

المطبعة : باقری

الطبعة : الأُولی / ۱٤۱۸ق، ۱۳۷٦ش

الکمیة : ۲۵۰۰

السعر : ۱۵۰۰ تومان

حقوق الطبع محفوظة للناشر

قم، شارع شهداء (صفائیة)، مرکز النشر التابع لمکتب الإعلام الإسلامي،
ص ب: ۹۱۷، هاتف: ۷ ـ ۷٤۲۱۵۵، فاکس: ۷٤۲۱۵٤، توزیع: ۷٤۳٤۲٦

Printed in the Islamic Republic of Iran

المقالة العاشرة

وفيها خمسة فصول :

الفصل الأوّل : فى المبدأ والمعاد

الفصل الثاني : فى إثبات النبوة وكيفية دعوة النبى ...

الفصل الثالث : فى العبادات ومنفعتها فى الدنيا والآخرة

الفصل الرابع : فى عقد المدينة وعقد البيت ...

الفصل الخامس : فى الخليفة والإمام و ...

الفصل الأوّل من المقالة العاشرة

في المبدأ والمعاد بقول مجمل، وفي الإلهامات والمنامات، وفي الدعوات المستجابة، والعقوبات السماوية، وفي أحوال النبوة، وفي حال أحكام النجوم

فالوجود إذا ابتدأ من عند الأول لم يزل كلّ تال[1] منه أدون مرتبة من الأول، ولا يزال ينحط درجات؛ فأوّل ذلك درجة الملائكة[2] الروحانية

١ـ أي على قاعدة الممكن الأشرف فالأشرف في سلسلة النزول. وقوله: «ثم من بعدها يبتدئ وجود المادة ...» أي في الصعود على قاعدة الممكن الأخس فالأخسّ. وعلى هذا المنوال قال في الفصل الأول من النمط السابع من الإشارات: «تأمل كيف ابتدأ الوجود من الأشرف فالأشرف ...» قال عزّ من قائل: «يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه» (الم سجده: ٦). وإنّما كانت السلسلتان بذلك الترتيب لبطلان التفرقة في الإيجاد. ثم البحث عن قاعدة الممكن الأشرف والأخسّ على التفصيل يطلب من إلهيات الأسفار، ج٣، ص١٦٤، ط١.

٢ـ لا يخفى عليك لطف قوله: «درجة الملائكة الروحانيين» بإفراد الدرجة، وبعده «مراتب الملائكة الروحانية» بجمع المراتب، وذلك لأنّ العقول لقربهم من نور الأنوار كأن حكمَ الكثرة مرتفعة عنها، وأمّا النفوس فلكونها مدبّرات مباشرات فأحكام الكثرة ظاهرة فيها.

المجردة التى تسمى عقولا، ثم مراتب[١] الملائكة الروحانية التى تسمى نفوسا، وهى الملائكة العملية، ثم مراتب الأجرام السماوية، وبعضها أشرف من بعض إلى أن يبلغ آخرها، ثم من[٢] بعدها يبتدئ وجود المادة القابلة للصور الكائنة الفاسدة، فيلبس أول شيء صور العناصر ثم يتدرج يسيرا يسيرا فيكون أول الوجود فيها أخس وأدون مرتبة من الذى يتلوه، فيكون أخس ما فيه المادة ثم العناصر، ثم المركبات الجمادية، ثم النباتات، وأفضلها الإنسان، وبعده الحيوانات ثم النبات، وأفضل الناس من استكملت نفسه عقلا بالفعل، ومحصلا للأخلاق التى تكون فضائل عملية، وأفضل هؤلاء هو المستعد لمرتبة النبوة وهو الذى فى قواه النفسانية خصائص ثلاث ذكرناها: وهى أن يسمع كلام اللّه تعالى، ويرى ملائكته وقد تحولت له على صورة يراها. وقد بينا كيفية هذا، وبينا أن هذا الذى يوحى إليه تتشبّح الملائكة له ويحدث له فى سمعه صوت يسمعه يكون من قبل اللّه والملائكة، فيسمعه من غير أن يكون ذلك كلاما من الناس والحيوان الأرضى، وهذا هو الموحى إليه.

١ـ المرتبة النازلة من العقول باعتبار تعلقها بالأجرام والأجسام تسمّى نفساً وروحاً، والروح أكثر استعمالاً في منطق الوحي من النفس، وكثرة العقول والنفوس باعتبار التعلق بالأجرام والعناصر، وتحقيق ذلك ما أفاد صدر المتألهين في آخر المسلك الخامس من الأسفار، ج١، ص٣٢٢: «من أنّها مع كثرتها و وفورها توجد بوجود واحد جمعي ...» بل أفاد مثل ذلك التحقيق الأنيق الشيخ أيضاً في رسالته المعمولة في النبوة حيث قال: «سميت الملائكة بأسامٍ مختلفة لأجل معانٍ مختلفة، والجملة واحدة غير متجزئة بذاتها إلّا بالعرض من أجل تجزّي القابل».

٢ـ في الصعود.

وكما أن أول[١] الكائنات من الابتداء إلى درجة العناصر كان عقلا ثم نفسا ثم جرما، فهنا[٢] يبتدئ الوجود من الأجرام، ثم تحدث نفوس، ثم عقول، وإنما تفيض هذه الصور لامحالة من عند تلك المبادئ، والأمور الحادثة[٣] فى هذا العالم تحدث من مصادمات القوى الفعّالة السماوية، والمنفعلة الأرضية تابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية.

وأما القوى الأرضية فيتم حدوث ما يحدث فيها بسبب شيئين:

أحدهما القوى الفعالة فيها: إما الطبيعية وإما الارادية.

والثانى القوى الانفعالية: إما الطبيعية وإما النفسانية.

وأما القوى السماوية فتحدث عنها آثارها فى هذه الأجرام التى تحتها على ثلاثة وجوه:

أحدها من تلقائها بحيث لاتسبب فيها للأمور الأرضية بوجه من الوجوه، وثانيها إما عن طبائع أجسامها وقواها الجسمانية بحسب التشكيلات الواقعة منها مع القوى الأرضية والمناسبات بينها، وإما عن طبايعها النفسانية.

والوجه الثالث فيه شركة مّا مع الأحوال الأرضية وتسبب بوجه من الوجوه على الوجه الذى أقول إنه قد اتضح لك، أن لنفوس تلك الأجرام

١ـ في النزول.

٢ـ اى فى الصعود.

٣ـ عبارة أكثر النسخ المصحّحة كانت هكذا: «والأُمور الحادثة في هذا العالم تحدث من مصادمات القوى الفعّالة السماوية والمنفعلة الأرضية تابعة لمصادمات ...» فـ «المنفعلة الأرضية» مجرورة و «تابعة» منصوبة على الحالية لها، ولاحاجة إلى تكرارها، لأنّ المعنى حاصل بلاتكرار أيضاً.

السماوية ضربا من التصرف فى المعانى الجزئية على سبيل إدراك غير عقلى محض وأن لمثلها أن يتوصل إلى إدراك الحادثات الجزئية، وذلك يمكن بسبب إدراك تفاريق أسبابها الفاعلة والقابلة الحاصلة من حيث هى أسباب وما يتأدى إليه، وأنها دائما تنتهى إلى طبيعية أو إرادية موجبة ليست إرادية فاترة غير حاتمة ولا جازمة. ولا تنتهى إلى القسر، فإن القسرية إما قسر عن طبيعة، وإما قسر عن إرادة، وإليهما[1] ينتهى التحليل فى القسريات أجمع.

ثم إن الإرادات كلها كائنة بعد مالم يكن، فلها أسباب تتوافى فتوجبها، فليس توجد إرادة بإرادة وإلّا لذهبت إلى غير النهاية، ولا عن طبيعة للمريد وإلّا للزمت الإرادة ما دامت الطبيعة، بل الإرادات تحدث بحدوث علل هى الموجبات، والدواعى تستند إلى أرضيات وسماويات، وتكون موجبة ضرورة لتلك الإرادة، وأما الطبيعية فإن كانت راهنة[2] فهى أصل وان كانت قد حدثت فلامحالة أنها تستند أيضا إلى أمور سماوية وأرضية، عرفت جميع هذا فيما قبل.

وإنّ لازْدِحام هذه العلل وتصادمها واستمرارها نظاما ينجر تحت الحركة السماوية، فإذا علمت الأوائل بما هى أوائل وهيئة انجرارها إلى الثوانى، علمت الثوانى ضرورة. فمن هذه الأشياء علمنا أن النفوس السماوية وما فوقها عالمة بالجزئيات، وأما ما فوقها فعلمها بالجزئيات على نحو كلى، وأما هى فعلى نحو جزئى كالمباشر أو المتأدى إلى المباشر أو المشاهد بالحواس، فلامحالة أنها تعلم ما يكون[3]، ولامحالة أنها تعلم فى كثير منها

١ـ أي إلى قسر عن طبيعة وإلى قسر عن إرادة ينتهي التحليل في جميع الموارد القسرية.

٢ـ رهن أي دام و ثبت.

٣ـ تامّة، أي ما يوجد.

الوجه الذى هو أصوب والذى هو أصلح وأقرب من الخير المطلق من الأمرين الممكنين.

وقد بينا[١] أن التصورات التى لتلك العلل[٢] مبادئ لوجودات تلك الصور[٣] ههنا إذا كانت ممكنة ولم تكن هناك أسباب سماوية، تكون أقوى من تلك التصورات مما هو أقدم ومما هو فى أحد القسمين[٤] من الثلث غير هذا الثالث[٥]. وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يحصل ذلك الأمر الممكن موجودا لاعن سبب أرضى ولاعن سبب طبيعى فى السماء، بل عن تأثير بوجه ما لهذه الأمور فى الأمور السماوية. وليس هذا بالحقيقة تأثيرا، بل التأثير لمبادئ وجود ذلك من الأمور السماوية؛ فإنها إذا، عقلت الأوائل عقلت ذلك الأمر؛ وإذا عقلت ذلك الأمر عقلت ما هو الأولى بأن يكون، وإذا عقلت ذلك كان[٦] إذ كان[٧] لامانع فيه إلّا عدم علة طبيعية أرضية أو وجود علة طبيعية أرضية، أما عدم العلة الطبيعية الأرضية، مثلا أن يكون ذلك الشئ هو يوجد حرارة، فلايكون قوة مسخنة طبيعية أرضية، فتلك السخونة تحدث للتصور السماوى بوجه كون الخير فيه، كما أنها تحدث هى فى أبدان الناس عن أسباب من تصورات الناس وعلى ما عرفته فيما سلف.

وأما مثال الثانى فأن يكون ليس المانع عدم سبب التسخين فقط، بل

١ـ أي في الفصل الثالث والرابع من المقالة التاسعة.

٢ـ أي النفوس المجرّدة الفلكية.

٣ـ أي الحقائق والذوات السفلية.

٤ـ أي النفوس المجردة الفلكية والنفوس الفلكية المنطبعة الجسمانية.

٥ـ أي العقول المفارقة.

٦ـ تامّة، أي حصل الأمر.

٧ـ «إذا كان» نسخة.

وجود المبرد فالتصور السماوى للخير فى وجود ضد ما يوجبه المبرد فى ذلك أيضا يقسر المبرد كما يقسر تصورنا المغضب السبب المبرد فينا فيكون الحر.

فتكون أصناف هذا القسم إحالات لأمور طبيعية أو إلهامات تتصل بالمستدعى أو بغيره، أو اختلاط من ذلك يؤدى واحد منها أو جملة مجتمعة إلى الغاية النافعة؛ ونسبة التضرع إلى استدعاء هذه القوة نسبة التفكر إلى استدعاء البيان، وكلّ يفيض من فوق. وليس هذا يتبع التصورات السماوية، بل الأول الحق يعلم جميع ذلك على الوجه الذى قلنا: إنه يليق به ومن عنده يبتدئ كون ما يكون، ولكن بالتوسط، وعلى ذلك علمه.

فبسبب هذه الأمور ما ينتفع بالدعوات والقرابين وخصوصا فى أمر الاستسقاء وفى أمور أخرى؛ ولهذا ما يجب أن يخاف المكافاة على الشر ويتوقع المكافاة على الخير؛ فان فى ثبوت حقية ذلك مزجرةً عن الشر، وثبوت حقية ذلك يكون بظهور آياته، وآياته هى وجود جزئياته، وهذه الحال معقولة عند المبادئ، فيجب أن يكون لها وجود، فإن لم يوجد فهناك سرٌّ وسبب لاندركه، أو سبب آخر يعاوقه؛ وذلك أولى بالوجود من هذا، ووجود ذلك ووجود هذا معا من المحال؛ وإذا شئت أن تعلم أن الأمور التى عقلت نافعة مؤدية إلى المصالح قد أوجدت فى الطبيعة على النحو من الإيجاد الذى علمته وتحققته فتأمل حال منافع الأعضاء فى الحيوانات والنباتات، وأن كل واحد كيف خلق. وليس هناك ألبتة سبب طبيعى، بل مبدؤه لامحالة من العناية على الوجه الذى علمت العناية. فكذلك فصدّق بوجود هذه المعانى؛ فإنها متعلقة بالعناية على الوجه الذى علمت العناية تعلق تلك.

واعلم أن أكثر ما يقربه الجمهور ويفزع إليه، ويقول به، فهو حق وإنما

يدفعه هؤلاء المتشبهة بالفلاسفة جهلا منهم بعلله وأسبابه، وقد عملنا فى هذا الباب كتاب البر والإثم فليتأمل شرح هذه الأمور من هناك وصدق بما يحكى من العقوبات الإلهية النازلة على مدن فاسدة، وأشخاص ظالمة؛ وانظر أن الحق كيف ينصر.

واعلم أن السبب[1] فى الدعاء منا أيضا وفى الصدقة وغير ذلك وكذلك حدوث الظلم والإثم إنما يكون من هناك فإن مبادئ جميع هذه الأمور تنتهى إلى الطبيعة والإرادة والاتفاق، والطبيعة مبدؤها من هناك، والإرادات التى لنا كائنة بعد مالم تكن، وكل كائن بعد مالم يكن فله علة، وكل إرادة لنا فلها علة، وعلة تلك الإرادة ليست إرادة متسلسلة فى ذلك إلى غير النهاية، بل أمور تعرض من خارج، أرضية وسماوية؛ والأرضية تنتهى إلى السماوية، واجتماع ذلك كله يوجب وجود الإرادة.

واما الاتفاق فهو حادث عن مصادمات هذه، فإذا حُللت الأمور كلها أُستندت إلى مبادئ إيجابها، مُنزَّلٌ من عندالله تعالى.

والقضاء من الله تعالى هو الوضع الأول البسيط.

والتقدير هو ما يتوجه إليه القضاءُ على التدريج كأنه موجب اجتماعات من الأمور البسيطة التى تنسب من حيث هى بسيطة إلى القضاء والأمر الإلهى الأول. ولو أمكن إنسانا من الناس أن يعرف الحوادث التى فى الأرض والسماء جميعها وطبائعها، لفهم كيفية جميع ما يحدث فى المستقبل.

وهذا المنجم القائل بالأحكام ـ مع أن أوضاعه الأولى ومقدماته ليست

١ـ راجع الطبيعيات من الشفاء، ج١، ص٢٢٥، والأسفار، ج٣، ص٩٠.

تستند إلى برهان، بل عسى أن يدعى فيها التجربة أو الوحى، وربما حاول قياسات شعرية أو خطابية فى إثباتها- فإنه إنما يعولّ على دلائل جنس واحد من أسباب الكائنات وهى التى فى السماء، على أنه لا يضمن من عنده الإحاطة بجميع الأحوال التى فى السماء، ولو ضمن لنا ذلك ووفى به لم يمكنه أن يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميعها فى كل وقت، وإن كان جميعها من حيث فعله وطبعه معلوما عنده؛ وذلك مما لا يكفى أن يعلم أنه وجد أو لم يوجد. وذلك لأنه لا يكفيك أن تعلم أن النار حارة مسخنة وفاعلة كذا وكذا، فى أن تعلم أنها سخنت مالم تعلم أنها حصلت، وأى طريق من الحساب يعطينا المعرفة بكل حدث وبدعة فى الفلك، ولو أمكنه أن يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميع ذلك لم يتم لنا به الانتقال إلى المغيبات. فإن الأمور المغيبة التى فى طريق الحدوث أنما تتم بمخالطات بين الأمور السماوية التى لنسامح أنا حصلناها بكمال عددها[1]، وبين الأمور الأرضية المتقدمة واللاحقة، فاعلها ومنفعلها، طبيعيها وإراديها وليس تتم بالسماويات وحدها، فمالم يحط بجميع الحاضر من الأمرين، وموجب كل واحد منهما خصوصا ما كان متعلقا بالمغيب، لم يتمكن من الانتقال إلى المغيب. فليس لنا إذن اعتماد على أقوالهم، وإن سلمنا متبرعين أن جميع ما يعطوننا من مقدماتهم الحكمية صادقة.

١- بكمال عللها، كما فى النجاة.

الفصل الثاني من المقالة العاشرة

في إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى الله تعالى، والمعاد إليه

ونقول الآن: إنه من المعلوم أن الانسان يفارق سائر الحيوانات بأنه لايحسن معيشته لو انفرد وحده شخصاً واحداً يتولّى تدبير أمره من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجاته، وإنه لابد من أن يكون الإنسان مكفيا بآخر من نوعه يكون ذلك الآخر أيضاً مكفياً به وبنظيره، فيكون مثلا هذا يقُل لذلك، وذاك يخبز لهذا، وهذا يخيط للآخر، والآخر يتخذ الإبرة لهذا، حتى إذا اجتمعوا كان أمرهم مكفيا. ولهذا ما اضطروا إلى عقد المدن والاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط في عقد مدينته[1] على شرائط المدنيّة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصار على اجتماع فقط فإنه مجبّلٌ على جنس بعيد الشبه من الناس وعادم[2] لكمالات الناس، ومع

١ـ وفي غير واحدة من النسخ: «في عقد مدينة».

٢ـ «فانه يحيل على حس بعيد التشبه من الناس وعادم ...» كما في أقدم النسخ الموجودة في مكتبتنا والكمالات غير منقوطة فيصحّ أن يقرأ «يتحيل» وقوله: «مجبّل» بالجيم، وفي نسخة: «يحيل» والأُولى أولى لمكان عادم، وفي نسخة «مخبّل» بالخاء بالحاء المهملة والياء ←

ذلك فلابد لأمثاله من اجتماع ومن تشبه بالمدنيّين. فإذا كان هذا ظاهراً فلابد فى وجود الإنسان وبقائه من مشاركةٍ، ولاتتم المشاركة إلّا بمعاملة، كما لابد فى ذلك من سائر الأسباب التى تكون له، ولابد فى المعاملة من سنة وعدل، ولابد للسنة والعدل من سانٍّ ومُعدِّل، ولابد من أن يكون هذا بحيث يجوز أن يخاطب الناس ويلزمهم السنة. ولابد من أن يكون هذا إنسانا، ولايجوز ان يترك الناس وآراءهم فى ذلك فيختلفون ويرى كل منهم ماله عدلا، وما عليه ظلما؛ فالحاجة إلى هذا الإنسان فى أن يبقى نوع الإنسان ويتحصل وجوده أشد من الحاجة إلى إنبات الشعر على الأشفار وعلى الحاجبين، وتقعير الإخمص من القدمين، وأشياء أخرى من المنافع التى لاضرورة فيها فى البقاء، بل أكثر مالها أنها تنفع فى البقاء، ووجود الإنسان الصالح لان يَسُنّ ويُعدِّل ممكن كما سلف منا ذكره.

فلايجوز أن تكون العناية الأولى تقتضى تلك المنافع ولاتقتضى هذه التى هى أسّها، ولا أن يكون المبدأ الأول والملائكة بعده يعلم ذلك ولايعلم هذا، ولا أن يكون مايعلمه فى نظام الخير الممكن وجوده الضرورى حصوله لتمهيد نظام الخير لايوجد، بل كيف يجوز أن لايوجد وماهو متعلق بوجوده مبنى[1] على وجوده موجود؟ فواجب إذن أن يوجد نبى، وواجب أن يكون إنسانا، وواجب أن تكون له خصوصية ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه أمراً لايوجد لهم، فيتميز به منهم، فتكون له المعجزات التى أخبرنا بها، وهذا الإنسان إذا وجد يجب أن يسنّ للناس فى أمورهم سنناً بإذن اللّه

→

المثناة من تحت، كما يصحّ بالجيم والباء الموحدّة.

١ـ هكذا في جميع النسخ المخطوطة عندنا، وهو خبر بعد خبر، وفي النجاة: «ومبنى» بزيادة الواو.

تعالى وأمره ووحيه وإنزاله الروح المقدس عليه.

ويكون الأصل الأولُ فيما يسنّه تعريفَه إياهم أن لهم صانعاً واحداً قادرا، وأنه عالم بالسر والعلانية، وان من حقه أن يطاع أمره، فإنه يجب أن يكون الأمر لمن له الخلق، وأنه قد أعدّ لمن أطاعه المعاد المسعد، ولمن عصاه المعاد المشقى، حتى يتلقى الجمهور رسمه المنزل على لسانه من الإله والملائكة بالسمع والطاعة، ولاينبغى له أن يشغلهم بشىء من معرفة اللّه تعالى فوق معرفة أنه واحدٌ حقٌ لاشبيه له. فأما أن يُعدّى بهم إلى أن يكلفهم أن يصدّقوا بوجوده وهو غير مشار إليه فى مكان، ولامنقسم بالقول، ولاخارج العالم ولاداخله، ولاشيئا من هذا الجنس، فقد عظّم عليهم الشغل وشوّش فيما بين أيديهم الدين، وأوقعهم فيما لامَخلص عنه، إلّا لمن كان المُعان الموفق الذى يشذ وجوده ويندر كونه، فإنه لايمكنهم أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها إلّا بكَدٍّ، وإنما يمكن القليل منهم أن يتصوروا حقيقة هذا التوحيد[1] والتنزيه، فلا يلبثون أن يكذّبوا بمثل هذا الوجود، ويقعوا فى تنازغ وينصرفوا إلى المباحثات والمقايسات التى تصدّهم عن أعمالهم المدنية. وربما أوقعهم فى آراء مخالفة لصلاح المدينة، ومنافية لواجب الحق، وكثرت فيهم الشكوك والشبه، وصعب الأمر على السانّ فى ضبطهم، فما كل بميسّر له فى الحكمة الإلهية، ولا السانّ يصلح له أن يظهر أن عنده حقيقةً يكتمها عن العامة، بل يجب أن لايرخص فى تعرّض شىء من ذلك، بل يجب أن يُعرّفهم جلال اللّه تعالى وعظمته برموز وأمثلة

١ـ على أنّ هذا التوحيد الذي اعتقده المشّاء فهو تنزيه في عين التشبيه وتعديد وتكثير كما بيّن في زبر أهل التحقيق.

من الأشياء التى هى عندهم جليلة وعظيمة، ويُلقى إليهم مع هذا، هذا القدرَ، أعنى أنه لانظير له ولاشريك له ولاشبيه له، وكذلك يجب أن يقرر عندهم أمر المعاد على وجه يتصورون كيفيته، وتسكن إليه نفوسهم، ويضرب للسعادة والشقاوة أمثالا مما يفهمونه ويتصورونه. وأما الحق فى ذلك فلا يلوّح لهم منه إلّا أمراً مجملا، وهو أن ذلك شىء لاعين رأته ولاأذن سمعته، وأن هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الألم ما هو عذاب مقيم.

واعلم أن اللّه تعالى يعلم أن وجه الخير فى هذا، فيجب أن يوجد معلوم اللّه تعالى على وجهه على ما علمت، ولابأس أن يشتمل خطابه على رموز وإشارات تستدعى المستعدّين بالجبّلة للنظر إلى البحث الحكمى.

الفصل الثالث من المقالة العاشرة

في العبادات ومنفعتها في الدنيا والآخرة

ثم إن هذا الشخص الذي هو النبي ليس مما يتكرر وجود مثله في كل وقت؛ فإن المادة التي تقبل كمال مثله تقع في قليل من الأمزجة؛ فيجب لامحالة أن يكون النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم قد دبّر لبقاء ما يسنّه ويشرعه في أُمور المصالح الإنسانية تدبيراً عظيما. ولاشك أن القاعدة في ذلك هي استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد، وحسم سبب وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن الذي يلي النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم، فيجب أن يكون على الناس أفعال وأعمال يسن تكرارها عليهم في مُدَدٍ متقاربة حتى يكون الذي ميقاته مطّل مصاقبا للمنقضي منه، فيعود به التذكر من رأس؛ وقبل أن ينفسخ يلحق عاقبه.

ويجب أن تكون هذه الأفعال مقرونة بما يذّكر اللّه والمعاد لامحالة، وإلّا فلا فائدة فيها، والتذكير لايكون إلّا بألفاظ تقال، أو نيات تنوى في الخيال، وأن يقال لهم: إن هذه الأفعال تقرب إلى اللّه تعالى، ويستوجب بها الخير[1]

١ـ كما في النسخ المعتبرة عندنا وفي النجاة.

الكريم، وأن تكون تلك الأفعال بالحقيقة على هذه الصفة، وهذه الأفعال مثل العبادات المفروضة على الناس؛ وبالجملة يجب أن تكون منبهات، والمنبهات إما حركات وإما أعدام حركات تفُضى إلى حركات؛ فأما الحركات فمثل الصلاة، وأما أعدام الحركات فمثل الصوم، فإنه وان كان معنى عدميا فإنه يحرك من الطبيعة تحريكا شديدا ينبه صاحبه أنه على جملة من الأمر ليس هَدَراً، فيتذكر سبب ماينويه من ذلك و أنه القربة إلى اللّه تعالى، ويجب إن أمكن أن يخلط بهذه الأحوال مصالح أخرى فى تقوية السنة وبسطها. والمنافع الدنيوية للناس أيضا أن يفعل ذلك، وذلك مثل الجهاد والحج على أن يعيِّن مواضع من البلاد بأنها أصلح المواضع لعبادة اللّه تعالى، وأنها خاصة للّه تعالى، وتعيينُ أفعالٍ مّا[1] لابد منها للناس وأنها فى ذات اللّه تعالى مثل القرابين؛ فإنها مما يُعين فى هذا الباب معونة شديدة. والموضع الذى منفعته فى هذا الباب هذه المنفعة إذا كان فيه مأوى الشارع ومسكنه فإنه يذكره أيضا، وذكراه فى المنفعة المذكورة تالية لذكر اللّه تعالى والملائكة، والمأوى الواحد ليس يجوز أن يكون نصب عين الأمة كافة. فبالحرى أن يفرض إليه مهاجرة وسفراً، ويجب أن يكون أشرف هذه العبادات من وجه هو مايفرض متوليه أنه مخاطب للّه تعالى ومناجٍ[2] إياه وصائر إليه وماثل بين يديه، وهذا هو الصلاة.

١ـ«وتعيين افعالٍ» كما في أصحّ النسخ عندنا، فهو مبتدأ وجمله: «فإنّها مما تعين» خبره، والعبارة في النجاة المطبوعة بمصر هكذا: «ويعيّن أفعالاً» ووجهها ظاهر، ولكن الظاهر أنّها تصحيح قياسي لايعبأ به.

٢ـوقد روىٰ في رسالته المعمولة في الصلاة عن النبي صلى الله عليه وآله: «المصلّي يناجي ربّه».

فيجب أن يسنّ للمصلى من الأحوال التى يستعد بها للصلاة ما جرت العادة بمؤاخذته الإنسان نفسه به عند لقاء الملك الإنسانى من الطهارة والتنظيف، وأن يسنّ فى الطهارة والتنظيف سننا بالغة، وأن يسنّ عليه فيها ما جرت العادة بمؤاخذته نفسه به عند لقاء الملوك من الخشوع والسكون وغض البصر وقبض الأطراف وترك الالتفات والاضطراب؛ وكذلك يسن له فى كل وقت من أوقات العبادة آدابا ورسوماً محمودة؛ فهذه الأفعال ينتفع بها العامة فى رسوخ ذكر الله تعالى والمعاد فى أنفسهم، فيدوم لهم التشبث بالسنن والشرائع بسبب ذلك؛ وان لم يكن لهم مثل هذه المذكرات تناسوا جميع ذلك مع انقراض قرن أو قرنين، وتنفعهم[1] أيضا فى المعاد منفعة عظيمة فيما تنزّه به أنفسهم على ما عرفته.

وأما الخاصة فأكثر منفعة هذه الأشياء إياهم فى المعاد، وقد قررنا حال المعاد الحقيقى وأثبتنا أن السعادة فى الآخرة مكتسبة بتنزيه النفس، وتنزيه النفس تبعيدها عن اكتساب الهيئات البدنية المضادة لأسباب السعادة، وهذا التنزيه يحصل بأخلاق وملكات، والأخلاق والملكات تكتسب بأفعال من شأنها أن تصرف النفس عن البدن والحس وتديم تذكيرها للمعدن[2] الذى لها؛ فإذا كانت كثيرة الرجوع إلى ذاتها لم تنفعل من الأحوال البدنية.

ومما يذكرها ذلك ويُعينها عليه أفعال مُتعبةٌ وخارجة عن عادة الفطرة بل هى إلى التكلف؛ فإنها تتعب البدن والقوى الحيوانية وتهدم إرادتها

١ـ أي هذه الأحوال تنفع العامّة أيضاً.

٢ـ ومعدنها هو عالم المجرّدات الذي هو أصلها وخزنتها وقضاؤها ومفاتحها.

من الاستراحة والكسل ورفض العناء وإخماد الحرارة[1] العزيزية واجتناب الارتياض إلّا فى اكتساب أغراض من اللذات البهيمية.

ويفرض على النفس المحاولة لتلك الحركات ذكر اللّه تعالى والملائكة وعالم السعادة شاءت أم أبت، فتتقرر لذلك فيها هيئةُ الانزعاج عن هذا البدن وتأثيراته، وملكة التسلط على البدن، فلاتنفعل عنه، فإذا جرت عليها أفعال بدنية لم تؤثر فيها هيئة وملكة تأثيرها لو كانت مُخلِدة إليها منقادة لها من كل وجه. ولذلك قال القائل الحق: «إن الحسنات يذهبن السيئات» فإن دام هذا الفعل من الإنسان استفاد ملكة التفاتٍ إلى جهة الحق وإعراضٍ عن الباطل، وصار شديد الاستعداد للتخلص إلى السعادة بعد المفارقة البدنية. وهذه الأفعال لو فعلها فاعل ولم يعتقد أنها فريضة من عنداللّه، وكان مع اعتقاده ذلك يلزم فى كل فعل أن يتذكر اللّه ويعرض عن غيره، لكان جديرا بأن يفوز من هذا الزكاء بحظٍ؛ فكيف إذا استعملها من يعلم أن النبى من عنداللّه تعالى وبإرسال اللّه تعالى، وواجب فى الحكمة الإلهية إرساله، وأن جميع ما يسنه فأنما هو مما وجب من عنداللّه أن يسنه، وأن جميع ما يسنه عن

١ـ«الغريزية» في مقابلة «الغريبة»، والحرارة الغريزية هي الحرارة الموجودة في بدن الحيوان، وهي آلة للقوى كلّها، وبعبارة أُخرى هي آلة للطبيعة في أفعالها كالجذب والدفع والهضم وغيرها، ولذلك تنسب إليها كدخدائية البدن، وأفلاطون يسمّيها النار الإلهية. وكونها آلة للقوى بمعنى أنّها الآلة الأُولىٰ للقوى النفسانية، كما نصّ به الشيخ في طبيعيات الشفاء (ج١، ص٤٥٤)، وقد تعرّض للبحث عنها في «الصبيان والشيوخ» (ج١، ص٤٤٦) منها أيضاً. وقال صدر المتألهين في الأسفار (ج٣، ص١٢٢): «الحرارة الغريزية هي عند المحققين جوهر سماوي بيد ملك من ملائكة الله ...» وراجع المجلد الثاني من «الأسفار» في الجواهر والأعراض أيضاً (ج٢، ص١٢٢) وشرح الفاضل القوشجي على «تجريد» الخواجة الطوسي أيضاً.

عندالله تعالى. فالنبى فرض عليه من عندالله ان يفرض عباداته، وتكون الفائدة فى العبادات للعابدين فيما يبقى به فيهم السنة والشريعة التى هى أسباب وجودهم، وفيما يقربهم عند المعاد من الله زلفى بزكائهم؛ ثم هذا الإنسان هو الملىء بتدبير أحوال الناس على ما تنتظم به أسباب معايشهم ومصالح معادهم، وهو إنسان متميز عن سائر الناس بتألّهه.

الفصل الرابع من المقالة العاشرة

فى عقد المدينة وعقد البيت، وهو النكاح والسنن الكلية فى ذلك

فيجب أن يكون القصد الأول للسان فى وضع السُّنن ترتيب المدينة على أجزاء ثلاثة: المدبّرون، والصُنّاع، والحفظة؛ وأن يرتّب فى كل جنس منهم رئيسا يترتب تحته رؤساء يلونه، ويترتب تحتهم رؤسا يلونهم، إلى أن ينتهى إلى أفناء الناس. فلايكون فى المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدود، بل يكون لكل واحد منهم منفعة فى المدينة، وأن يحرّم البِطالة والتعطل، وأن لايجعل[1] لأحد سبيلا إلى أن يكون له من غيره الحظّ الذى لابد منه للإنسان، وتكون جنبته معفاة ليس تلزمها كلفة؛ فإن هؤلاء يجب أن يَردَعَهم كل الردع؛ فإن لم يرتدعوا نفاهم من الأرض؛ فإن كان السبب فى ذلك مرضا أو آفة أفرد لهم موضعا يكون فيه أمثالهم، ويكون عليهم قيِّم. ويجب أن يكون فى المدينة وجه مال مشترك، بعضه من حقوق يفرض على الأرباح المكتسبة والطبيعية، كالثمرات والنتاج؛ وبعضه يفرض عقوبة،

١- يشير الى تحريم الاستثمار.

وبعضه يكون من أموال المنابذين للسنة، وهو الغنائم. ويكون ذلك عُدة لمصالح مشتركة، وإزاحة لعلة الحَفَظة الذين لايشغلون بصناعة، ونفقة على الذين حيل بينهم وبين الكسب بأمراض وزمانات، ومن الناس من رأى قتل المأيوس من صلاحه منهم. وذلك قبيح، فإن قوتهم[1] لايجحف بالمدينة؛ فإن كان لأمثال هؤلاء من قرابته من يرجع إلى فضل استظهار عن قوته فرض عليه كفايته.

والغرامات[2] كلها لاتسن على صاحب جناية مّا، بل يجب أن يسن بعضها على أوليائه وذويه الذين لايزجرونه ولايحرسونه، ويكون مايسن من ذلك عليهم مخففا فيه بالمهلة للمطالبة، ويكون ذلك فى جنايات تقع خطأ فلايجوز إهمال أمرها مع وقوعها خطأ.

وكما أنه يجب أن يحرّم البِطالة كذلك يجب أن يحرّم الصناعات التى يقع فيها انتقالات الأملاك أو المنافع من غير مصالح تكون بإزائها؛ وذلك مثل القمار فإن المقامر يأخذ من غير أن يعطى منفعة البتة، بل يجب أن يكون الآخذ آخذاً من صناعة يعطى بها فائدة تكون عوضا؛ إما عوض هو جوهر، أو عوض هو منفعة، أو عوض هو ذكر جميل، أو غير ذلك مماهى معدودة فى الخيرات البشرية. وكذلك يجب أن تحرم الصناعات التى تدعو إلى أضداد المصالح أو المنافع، مثل تعلم السرقة واللصوصية والقيادة وغير ذلك.

ويحرّم أيضا الحرف التى تغنى الناس عن تعلم الصناعات الداخلة

١ـ «فإنّ مؤونتهم لاتجحف» نسخة معتبرة، ولكن ستّ نسخ أُخرى مخطوطة كلّها مطابقة للمتن أعني «قوتهم».

٢ـ يشير الى العاقلة.

فى الشركة، مثل المراباة؛ فإنها طلب زيادة كسب من غير حرفة تحصله، وإن كان[1] بازاء منفعة.

ويحرّم أيضا الأفعال التى ان وقع فيها ترخيص أدّى إلى ضد مّا عليه بناء أمر المدينة، مثل الزنا واللواطة، الذى يدعو إلى الاستغناء عن أفضل أركان المدينة وهو التزوج.

ثم أول ما يجب أن يشرّع فيه هو أمر التزاوج المؤدى إلى التناسل وأن يدعو إليه ويحرّض عليه، فإن به بقاء الأنواع التى بقاؤها دليل وجود اللّه تعالى[2]، وأن يدبر فى أن يقع ذلك وقوعا طاهرا لئلا يقع ريبة فى النسب فيقع بسبب ذلك خلل فى انتقال المواريث التى هى أصول الأموال؛ لأن المال لابد منه فى المعيشة، والمال منه أصل، ومنه فرع؛ والأصل موروث، أو ملقوط أو موهوب؛ وأصح الأصول من هذه الثلاثة الموروث فإنه ليس عن بخت واتفاق، بل على مذهب كالطبيعى.

وقد يقع فى ذلك ـ أعنى خفاء المناكحات ـ أيضا خلل فى وجوه أخرى مثل وجه وجوب نفقة بعض على بعض، ومعاونة بعض لبعض، وغير ذلك مما إذا تأمله العاقل عرفه. ويجب أن يؤكد الأمر ايضا فى ثبوت هذه الوصلة، حتى لايقع مع كل نَزَقٍ فُرقةٌ؛ فيؤدى ذلك إلى تشتت الشمل الجامع للأولاد ووالديهم؛ وإلى تجدد احتياج كل إنسان إلى المزاوجة؛ وفى ذلك أنواع من الضرر كثيرة؛ ولأن أكثر أسباب المصلحة المحبة، والمحبة لاتنعقد إلّا بالألفة، والألفة لاتحصل إلّا بالعادة، والعادة لاتحصل إلّا بطول المخالطة.

١ـ «كانت» خ. ل.

٢ـ «جود الله تعالى» نسختان.

وهذا التاكيد يحصل من جهة المرأة ؛ بأن لايكون فى يديها إيقاع هذه الفرقة ؛ فإنها بالحقيقة واهية[١] العقل ، مبادرة إلى طاعة الهوى والغضب .

ويجب أن يكون إلى الفرقة سبيل مّا ، وأن لايسّد ذلك من كل وجهٍ ؛ لأن جسم أسباب التوصّل إلى الفرقة بالكلية يقتضى وجوها من الضرر والخلل : منها أن من الطبائع مالا يؤالف بعضَ الطباع ، فكلما اجتهد فى الجمع بينهما زاد الشر والبُنُوّ وتنغّضت[٢] المعايش .

ومنها أن من الناس من يمنى بزوج غير كفؤ ، ولاحسن المذاهب فى العشرة ، أو بغيض تعافة الطبيعة ، فيصير ذلك داعية إلى الرغبة فى غيره ، إذ الشهوة طبيعية ؛ وربما أدى ذلك إلى وجوه من الفساد ، وربما كان المتزاوجان لايتعاونان على النسل ؛ فإذا بدّلا زوجين آخرين تعاونا ؛ فيجب أيضا أن يكون إلى المفارقة سبيل ، ولكن يجب أن يكون مشددا فيه .

فاما أنقص الشخصين عقلا ، وأكثرهما اختلافا واختلاطا وتلوّنا ، فلايجعل فى يديه من ذلك شىء ، بل يَجْعَلُهُ إلى الحكام ، حتى إذا عرفوا سوء صحبة تلحقها من الزوج الآخر فرقّوا .

وأما من جهة الرجل فإنه[٣] يُلزمه فى ذلك غرامةً لايقدم عليه إلّا بعد التثبت وبعد استظهار[٤] ذلك لنفسه من كل وجه ، ومع ذلك فالأحسن

١ـ أكثر نسختنا «واهية العقل» وبعضها «واهية العقد» بمعنى العقيدة ، وفي نهج البلاغة (الخطبة ٧٨) : «معاشر الناس : إنّ النساء نواقص الإيمان ، نواقص الحظوظ ، نواقص العقول» .

٢ـ تنغص : تيره شدن زندگانى .

٣ـ أي السّانّ يلزمه .

٤ـ كما في النسخ المعتبرة عندنا ، وفي بعضها : «استصواب واستطابة واستصابة» .

أن يترك للصلح وجه من غير أن يمعن فى توجيهه، فيصير سببا إلى طاعة الطيش، بل يغلّظ الأمر فى المعاودة أشد من التغليظ فى الابتداء، فنعم ما أمر به أفضل الشارعين أنها لاتحل له بعد الثالثة إلّا بعد أن يوطّن نفسه على تجرّع مَضَض لامضض فوقه، وهو تمكين رجل آخر من حليلته أن يتزوجها بنكاح صحيح، ويطأها بوطىء صريح؛ فإنه إذا كان بين عينيه مثل هذا الخطب لم يُقدِم على الفرقة بالجزاف إلّا أن يصمّم على الفرقة التامة، أو يكون هناك ركالة فلايرى بأسا بفضيحة تصحبها لذة، وأمثال هؤلاء خارجون عن استحقاق طلب المصلحة لهم.

ولما كان من حق المرأة أن تصان، لأنها مشتركة فى شهوتها[1]، وداعية جدا إلى نفسها، وهى مع ذلك أشد انخداعا، وأقل للعقل طاعة، والاشتراك فيها يوقع أنفَةً وعاراً عظيما، وهى من المضار المشهورة، والاشتراك فى الرجل لايوقع عارا بل حسدا، والحسد غير ملتفت إليه، فإنه طاعة للشيطان.

فبالحرى ان يسن عليها فى بابها التستر والتخدر، فلذلك ينبغى أن لاتكون المرأة من اهل الكسب كونَ الرجل؛ فلذلك يجب أن يسن لها أن تكفى من جهة الرجل، فيُلزم الرجل تفقتها؛ لكن الرجل يجب أن يعوّض من ذلك عوضا، وهو أنه يملكها وهى لاتملكه، فلايكون لها أن تنكح غيره.

وأما الرجل فلايحجر عليه فى هذا الباب، وإن حرم عليه تجاوز عدد لايفى بإرضاء ما وراءه وبعَوْلِه، فيكون البضع المملوك من المرأة بازاء ذلك. ولست أعنى بالبضع المملوك الجماع، فإن الانتفاع بالجماع مشترك بينهما، وحظها

١ـ «مشترك في شهوتها» كما في النسخ المصححة المعتبرة.

أكثر من حظه . والاغتباط والاستمتاع بالولد كذلك ، بل أن لايكون إلى استعمالها[1] لغيره سبيل ، ويسنّ فى الولد أن يتولاه كل واحد من الوالدين بالتربية ، أما الوالدة فبما تحضنه ، وأما الوالد فالنفقة ، وكذلك الولد أيضا يسن عليه خدمتهما وطاعتهما وإكبارهما وإجلالهما ، فهما سبب وجوده ، ومع ذلك فقد احتملا مئونته التى لاحاجة إلى شرحها لظهورها .

١ـ استعماله ، نسخة ـ اى بل أن لايكون الى استعمال البضع لغير الرجل سبيل .

الفصل الخامس من المقالة العاشرة

في الخليفة والإمام ووجوب طاعتهما، والإشارة إلى السياسات والمعاملات والأخلاق[١]

ثم يجب أن يفرض السانُّ طاعة من يخلفه، وان لايكون الاستخلاف إلّا من جهته، أو بإجماع من أهل السابقة على من يصححون علانية عند الجمهور أنه مستقل بالسياسة، وأنه أصيل العقل[٢] حاصلُ عنده الأخلاق الشريفة[٣] من الشجاعة والعفة وحسن التدبير، وأنه عارف بالشريعة حتى لا أعرف منه، تصحيحا يظهر ويستعلن ويتفق عليه الجمهور عند الجميع، ويسن عليهم أنهم إذا افترقوا أو تنازعوا للهوى والميل، أو

١ـ في عدّة نسخ مخطوطة عندنا كلمة «الأخلاق» مقدمة على المعاملات، ولايخفى عليك أنّ تهذيب الأخلاق مقدم على المعاملات، وما في الكتاب من تقديم المعاملات عليها ليس إلا من مسامحة الكُتّاب.

٢ـ يعني أن لايكون عقله كسبياً، فالأصيل مقابل الدخيل، قال عزّ من قال في يحيى: «وآتيناه الحكم صبيّاً» وكذا في عيسى عليه السلام: «إنّي عبدالله ...» وبالجملة لهذه الأصالة شأن في المقام فتدبر.

٣ـ والأخلاق المذمومة مانعة للنفوس عن الوصول إلى كمالاتها العقلية، كما في الأسفار، ج٣، ص١١٤، ط١.

أجمعوا على غير من وجد الفضل فيه والاستحقاق له فقد كفروا بالله. والاستخلاف بالنص أصوب فإن ذلك يؤدى إلى التشعّب والتشاغب والاختلاف، ثم يجب أن يحكم فى سنته أن من خرج فادعى خلافته بفضل قوة أو مال، فعلى الكافة من أهل المدينة قتاله وقتله؛ فإن قدروا ولم يفعلوا فقد عصوا الله وكفروا به، ويُحِلّ[1] ادَمَ من قعد عن ذلك وهو متمكن بعد أنه يصحح على رأس الملأ ذلك منه، ويجب أن يسن أنه لاقربة عندالله تعالى بعد الإيمان بالنبى أعظم من إتلاف هذا المتغلب، فإن صحح الخارجى أن المتولى للخلافة غير أهل لها، وانه ممنوّ بنقص، وأن ذلك النقص غيرموجود فى الخارجى، فالأولى أن يطابقه أهل المدينة. والمعول الأعظم العقل، وحسن الإيالة[2]، فمن كان متوسطا فى الباقى ومتقدما فى هذين بعد أن لايكون غريبا فى البواقى وصائرا إلى أضدادها، فهو أولى ممن يكون متقدما فى البواقى ولايكون بمنزلته فى هذين. فيلزم أعلمهما أن يشارك أعقلهما، ويعاضده، ويلزم أعقلهما أن يعتضد ويرجع إليه؛ مثل ما فعل عمر وعلى عليه السلام.

ثم يجب أن يفرض فى العبادات أمور لاتتم إلّا بالخليقة تنويها[3] به وجذبا إلى تعظيمه؛ وتلك الأمور هى الأمور الجامعة، مثل الأعياد. فإنه يجب أن يفرض اجتماعات مثل هذه، فإن فيها دعاءُ للناس إلى التمسك

١ـ أي السّانّ يحلّ دم... .

٢ـ «الإيالة» بالكسر أجوف واوي من أول، آل الملك رعيتَه إيالاً وإيالةً من باب نصر: سياست راند ملك رعيت خود را.

٣ـ ناه بالشيء نوهاً كقال: رفع ذكره وعظمّه كنوّه به تنويهاً (معيار اللغة)، التنويه: بلند گردانيدن نام كسى و يعدّى بالباء.

بالجماعة، وإلى استعمال عُدَد[١] الشجاعة، وإلى المنافسة[٢]؛ وبالمنافسة تدرك الفضائل، وفى الاجتماعات استجابة الدعوات، ونزول البركات على الأحوال التى عرفت من أقاويلنا.

وكذلك يجب أن يكون فى المعاملات معاملات يشترط فيها الإمام، وهى المعاملات التى تؤدى إلى ابتناء أركان المدينة، مثل[٣] المناكحات والمشاركات الكلية.

ثم يجب أن يفرض أيضا فى المعاملات المؤدية إلى الأخذ والإعطاء سننا تمنع وقوع الغرر[٤] والحيف، وأن يحرّم المعاملات التى فيها غرر، والتى تتغير فيها الأعواض قبل الفراغ من الايفاء والاستيفاء؛ كالصرف، والنسيئة، وغير ذلك، وأن يسن على الناس معاونة الناس والذب عنهم ووقاية أموالهم وأنفسهم، من غير أن يغرم متبرع فيما يلحق تبرّعه. وأما الأعداء والمخالفون للسنة فيجب أن يسن مقاتلتهم وإفناءهم بعد أن يُدْعَوا إلى الحق، وأن تباح أموالهم وفروجهم؛ فإن تلك الأموال والفروج إذا لم تكن مدبرة بتدبير

١ـ أي سلاح الحرب الذى يستعدّ به الشجاع للحرب.

٢ـ طلب بهترى و خوبى نمودن.

٣ـ هذا المثال لبيان ما يبتني عليه أركان المدينة فقط، و «المشاركات الكلية» عطف على «المعاملات». و «مثل المناكحات» تمثيل وقع في البين، يعني المعاملات التي تكون في ابتناء أركان المدينة بمثابة المناكحات ومنزلتها، والمشاركات الكلية مما يشترط فيها الإمام يجب أن يكون في المعاملات نحوها، ثم إنّ في النسخ المخطوطة عندنا: «يشترط»، وفي مطبوع مصر جاء «يشترك» ولا شك في تحريف الكلمة، وذلك لأنّ يشترط ألزم بخلاف يشترك، فتبصّر.

٤ـ «الغدر» كما في مخطوطتين عندنا، والغدر كتحمير الوجه ووصل الشعر، والتصرية للشاة والبقرة والناقة ونحوها.

المدينة الفاضلة لم تكن عائدة بالمصلحة التى يطلب المال والفروج لها، بل مُعينة على الفساد والشر.

وإذ لابد من ناس[١] يخدمون الناس فيجب أن يكون أمثال هؤلاء يجبرون على خدمة اهل المدينة العادلة، وكذلك من كان من الناس بعيدا عن تلقى[٢] الفضيلة فهم عبيد بالطبع[٣]، مثل الترك والزنج، وبالجملة الذين نشأوا فى غير الأقاليم الشريفة التى أكثر أحوالها أن ينشأ فيها أمم حسنة الأمزجة صحيحة القرائح والعقول.

وإذا كانت غير مدنيّةٍ مدنيّةً ولها سنة حميدة لم يتعرض لها إلّا أن يكون الوقت يوجب التصريح بأن لاسنة غير السنة النازلة، فإن الأمم والمدن إذا ضلت فسنت عليها سنة؛ فإنه يجب أن يؤكد إلزامها، وإذا أوجب إلزامها، فربما أوجب توكيدها أن يحمل عليها العالم بأسره، وإذا كان أهل المدينة الحسنة السيرة تجد هذه السنة أيضا حسنة محمودة، ويرى فى تجددها إعادة أحوال مدن فاسدة إلى الصلاح، ثم صرّحت بأن هذه السنة ليس من حقها أن تقبل، وكذبت السانَّ فى دعواه أنها نازلة على المدن كلها؛ كان فى ذلك وهن عظيم يستولى على السنة، ويكون للمخالفين أن يحتجوا فى ردها بامتناع أهل تلك المدينة عنها، فحينئذ يجب أن يؤدب هؤلاء أيضا ويجاهدوا، ولكن مجاهدة دون مجاهدة أهل الضلال الصِّرْف، أو يُلزَمُوا غرامةً على ما يؤثرونه، ويصحح عليهم أنهم مبطلون، وكيف لايكونون مبطلين وقد امتنعوا عن طاعة الشريعة التى أنزلها اللّه تعالى فإن أهلكوا فهم

١ـ«وإذ لابدّ للناس من الخدم فيجب أن يكون أمثال هؤلاء ...» (عدة نسخ).

٢ـ«تلقّن» نسخة.

٣ـأي بالخلقة والجبلّة.

لها أهل، فإن فى هلاكهم فسادا لأشخاصهم، وصلاحا باقيا؛ وخصوصا إذا كانت السنة الجديدة أتم وأفضل[١].

ويسن أيضا فى بابهم فى أنهم إن رُوِيت مسالتهم[٢] على فِداء أو جزية فعل.

وبالجملة يجب أن لا يجريهم وهؤلاء الآخرين مجرى واحدا.

ويجب أن يفرض عقوبات وحدودا ومزاجر يمتنع بذلك عن معصية الشريعة، فليس كل إنسان ينزجر لما يخشاه فى الآخرة.

ويجب أن يكون أكثر ذلك فى الأفعال المخالفة للسنة الداعية إلى فساد نظام المدينة، مثل الزنا، والسرقة، وموطأة أعداء المدينة وغير ذلك. فأما ما يكون من ذلك مما يضر الشخص فى نفسه فيجب أن يكون فيه تأديب لايبلغ به المفروضات.

ويجب أن تكون السنة فى العبادات والمزاوجات والمزاجر معتدلة لاتشدّد فيها ولاتساهل.

ويجب أن يفوض كثيرٌ من الأحوال خصوصا فى المعاملات إلى الاجتهاد؛ فإن للأوقات أحكاما لايمكن أن تضبط، وأما ضبط المدينة بعد ذلك بمعرفة ترتيب الحَفَظة ومعرفة الدخل والخرج وإعداد اهب[٣] الأسلحة والحقوق والثغور وغير ذلك فينبغى أن يكون ذلك إلى السايس من حيث هو خليفة، ولايفرض فيها أحكام جزئية؛ فإن فى فرضها فسادا؛ لأنها تتغير مع تغير الأوقات وفرض الكليات فيها مع تمام الاحتراز غير ممكن. فيجب أن

١ـ يشير إلى السنة الخاتمية المحمدية صلّى الله عليه وآله.

٢ـ أي مصالحتهم.

٣ـ الأُهَب جمع الأُهْبة بالضم: ساز و ساختگی.

يجعل ذلك إلى أهل المشورة.

ويجب أن يكون السان يسنّ أيضا فى الأخلاق والعادات سننا تدعو إلى العدالة التى هى الوساطة، والوساطة تطلب فى الأخلاق والعادات بجهتين:

فأما ما فيها من كسر غلبه القوى، فلأجل زكاء النفس خاصة، واستفادتها الهيئة الاستعلائية، وأن يكون تخلصها من البدن تخلصا نقيّاً.

واما ما فيها من استعمال هذه القوى فلمصالح دنيوية، وأما استعمال اللذات فلبقاء البدن والنسل، وأما الشجاعة فلبقاء المدينة.

والرذائل الإفراطية تجتنب لضررها فى المصالح الإنسانية، والتفريطية لضررها فى المدينة. والحكمة الفضيلة التى هى ثالثة العفة والشجاعة فليس يعنى بها الحكمة النظرية؛ فإنها لايكلف فيها التوسط ألبتة، بل الحكمة العملية التى فى الأفعال الدنياوية والتصرفات الدينوية؛ فإن الإمعان فى تعريفها والحرص على التفنن فى توجيه الفوائد من كل وجه منها، واجتناب أسباب المضار من كل وجه، حتى يتبع ذلك وصول أضداد ما يطلبه لنفسه إلى شركائه، أو يشغله عن اكتساب الفضائل الأخرى، فهو الجربزة، وجعل اليد مغلولة إلى العنق هو إضاعة من الإنسان نفسه وعمره وآلة صلاحه وبقائه إلى وقت استكماله؛ ولأن الدواعى شهوانية؛ وغضبية، وتدبيرية. فالفضائل ثلاثة: هيئة التوسط فى الشهوانية مثل لذة المنكوح والمطعوم والملبوس والراحة وغير ذلك من اللذات الحسية والوهميّة، وهيئة التوسط فى الغضبيات كلها مثل الخوف والغضب والغم والأنفة والحقد والحسد وغير ذلك، وهيئة التوسط فى التدبيرية. ورؤوس هذه الفضائل عفة وحكمة وشجاعة، ومجموعها العدالة، وهى خارجة

عن الفضيلة النظرية؛ ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية[1] كاد أن يصير ربا إنسانيا وكاد أن تحل عبادته بعد اللّه تعالى، و أن تفوّض اليه أمور عبادِ اللّه وهو سلطان العالم الأرضى وخليفة اللّه فيه.

١ـ قدمضى ذكر تلك الخواصّ في أول الفصل الأوّل من هذه المقالة حيث قال: «وهي أن يسمع كلام الله ويرى الملائكة ...». قال الشيخ في آخر «العروس»: «أشرف الناس في هذا العالم من كانت نفسه النطقية عقلاً بالفعل، وأشرف من كانت نفسه النطقية عقلاً بالفعل من له النفس القدسية النبوية». ثم اعلم أنّ صدر المتألهين قد تصدّى في الفصل الثالث من القسم الثالث من الجواهر والأعراض من الأسفار لبيان ما أفاده الشيخ في المقام وكأنّه شرح لذلك فراجع، ج٢، ص٣٧.

هو الموفّق المعين المفيض على الإطلاق. قد فرغنا من تدريس هذا السفر القويم القيّم من «الشفاء» وتصحيحه والتعليق عليه في دار العلم قم، يوم الأحد السابع والعشرين من المحرّم الحرام من سنة ١٤٠٣ من الهجرة النبوية على هاجرها آلاف التحية والثناء (=٢٣/ ٨/ ١٣٦١ هـ. ش.) ح ـ الآملى.